نص ردن

▪ علاء حسن

بطانة مسؤول

اذاعة محلية ، وباعتماد أسلوب الاتصال بالمستمعين ، شنت هجوما عنيفا على احد الوزراء في الحكومة الحالية ، لانه لجأ الى تعيين الاشقاء والمقربين من الدرجة الثانية والثالثة في مكتبه الخاص ومنحهم صلاحيات التعامل غير الحضاري " مع المراجعين بحسب تعبير المتصلين هاتفيا بالاذاعة ، وعبر البث المباشر ، قال احدهم " ليعلم الوزير وبطانته ونحن نعرفها جيدا ان المناصب لن تدوم لاحد ، وعليه ان يحترم ارادة القاعدة الشعبية بجعله وزيرا من واجباته احترام المواطنين وانجاز معاملاتهم ". وبعد هذا الاتصال ، اخذ الهجوم على الوزير طابعا تصاعديا ، يكاد يصل الى احدى درجات مقياس ريختر فيحصل الزلزال ، ومقدمة البرنامج باعلى درجات الارتياح والانشراح لأن حديث المستمعين طال مسؤولا لا ينتمي الى الكتلة او الجهة الداعمة للاذاعة المحلية.

على مدى ساعة كاملة استمرت الاتصالات ، وكلها اشارت الى تصرفات "بطانة الوزير" فكشفت ان معظمهم لا يحمل شهادة الابتدائية ، ولكنهم وبعد الالتحاق بوظائفهم الجديدة وتمتعهم بالامتيازات والايفادات والمخصصات المالية الضخمة ، اصبحوا بطانة يصعب حتى على رئيس عشيرة الوزير اختراقها للاستعانة بجهوده في حل نزاع عشائري.

اعتاد العراقي في حالات الغضب اطلاق تهديداته بقلب الامور على "البطانة " وتسويتها سواء باثارة الفوضى او ضرب الاعراف عرض الحائط لتحقيق مصالحه ، وفي اكثر الاحيان يكون التهديد تعبيرا عن انفعال سرعان ما يتلاشى بعد شرب قدح من الماء واشعال سيجارة فيتبدد الغضب وتبقى "البطانة" محافظة على وجودها من دون ان يمسها اي نوع من الاضرار ، ومثل هذا التحول في الموقف لا يعجب المذيعة ، فتضطر الى الانتقال لاتصال اخر ، لحث المستمعين على استهداف "القلوجة " و"البطانة " لادامة الهجوم على الوزير.

خياطو البدلات الرجالية يعرفون قيمة "القلوجة " لانها نوع من القماش الخشن المستخدم في "الجاكيت" ولا يجوز الاستغناء عنها في كل الاحوال ، ومقارنتها مع "البطانة " اجحاف بحقها ودورها في خياطة" قاط ابو الدكمتين وبفتحة واحدة " يليق ببطانة اي مسؤول سواء كان وزيرا او صاحب موقع رسمي او مستشارا معروفا بولائه المطلق لمن ابرم له العقد المؤقت في توليه المنصب.

التوجه الواسع نحو استيراد السلع الاستهلاكية ومن مناشئ صينية وتركية ، ادى الى انحسار نشاط الخياطين وخصوصا في العاصمة بغداد ، ونتيجة عرض البدلات الرجالية في الاسواق المحلية وباسعار تكاد تكون معقولة لدى اصحاب الدخل المنخفض نسبيا ، ستنقرض مفردة "القلوجة" من التداول على الرغم من اهميتها ، والانقراض لابد منه ، لأن التجار توجهوا الى الصين لاستيراد "العكل واليشامغ " والمعامل الصينية بخبرتها ومهارة عمالها ، استطاعت ان تسد حاجة السوق المحلية ، للمزيد من "العكل المستوردة "ليستخدمها المفصولون من وظائفهم من منتسبي " بطانة " وزير واجه هجوم الاذاعة المحلية بابعاد المقربين من مناصبهم والتخلص من "بطانة" ليس وراءها سوى الهم والغم ، وسؤال وجواب ثم استجواب.

"مخترع بلا شهادة" يصنع طائرة ويحلق بها في سماء العراق

تجمع الناس حوله، بعضهم يقول إنها طائرة، فيما يظنها الأطفال (ستوتة) موديل حديث، ليقف وسام سعيد بجوارها متباهيا بعد أن أمضى سبعة أشهر من العمل المتواصل، ليحقق حلمه ويرى طائرته الشراعية تحلق في أجواء مدينته الرميثة (٣٠ كم شمال محافظة المثنى)، من دون تمويل أو دعم من أحد على الرغم من توجهه لأكثر من جهة لهذا الغرض، لكنها استخفت بأحلامه.

□ المثنى / تحسين الزركاني

المخترع يجرب طائرته

يتلقى التكريم من احد المسؤولين

وقال سعيد (٢٩ عاما) لـ"المدى برس": "إني أحلم منذ طفولتي أن أكون عالما أو مخترعا، لكن وفاة أبي ذهبت بهذا الحلم أدراج الرياح، إذ اضطررت لأترك مدرستي واكتفي بنجاحي من الثاني المتوسط، لأجل العمل وتأمين لقمة العيش لأسرتي".

وأضاف :" إن عملي في ورشة لتصليح ملفات المولدات الصغيرة والكبيرة جعلني أسعى لتحقيق حلمي في صنع طائرتي، كانت الفكرة الأولى صناعة طائرة من الالمنيوم بمحرك كبير، لكن غلاء موادها الأولية جعلني أفكر بصناعة الشراعية، ومحاولة البحث عن دعم في حال نجاح الثانية لأصنع الأولى بيدي".

وأوضح سعيد "كنت أدخل إلى مواقع الانترنت بحثا عن تصاميم الطائرات فوجدتها سهلة للغاية وليس كما يصورها لنا الآخرون أنها غاية في الصعوبة، وبدأت بجمع التصاميم والقياسات والمواد الأولية ، لتصنيع طائرتي الشراعية".

وزاد "كنت أعمل في الورشة ليل نهار لتأمين مصاريف البيت، وتوفير أموال شراء المواد الأولية، وكانت الخطوة الأولى هي تصنيع مروحة الإقلاع بطراز قديم، قمت بنحتها بيدي من خشب (الجاو) بقياسات هندسية، وهيأت الانابيب المناسبة التي لا تؤثر على وزن الطائرة".

وتابع بالقول: "ظلت مشكلة المحرك الذي يولد طاقة دافعة تصل إلى سرعة (٤٠ كم) خلال عشر ثواني لتمكن الطيار من الإقلاع بها، فسافرت إلى بغداد حيث عثرت عليه، ولم يبق عندي سوى جمع الأجزاء مع بعضها، بعد أن تخلت عني الجامعة التي طلبت مساعدة المختصين فيها، لكنهم ضحكوا على الفكرة، وطلبوا مني أن اتركها لأنها مستحيلة النجاح".

واستدرك "ذهبت إلى مديرية الشباب والرياضة في المثنى وسألتهم الدعم أو تأمين الموافقات الأصولية، فكان جوابهم هي "تجربة" ويمكنك التحليق بها ولست بحاجة إلى أي موافقة".

وذكر سعيد "قررت يوم الاثنين الماضي التحليق بها وكانت الرياح شمالية، واجتمع حولي الأصدقاء والجيران وهم يرددون باستخفاف "ش□لك طيارة"، شغلت المحرك وزدت السرعة وأقلعت عن الأرض مترين، فخفت وقررت تأجيلها وهبطت بها بعنف، وجاء رجال الشرطة واقتادوني وطائرتي إلى مركز الشرطة، وأطلق سراحي بكفالة لعدم أخذي الموافقات الأصولية".

وناشد سعيد "القضاء بإعادة طائرته إليه ليطورها"، داعيا "وزارة الشباب والرياضة لدعمه من أجل تنفيذ مشروعه القادم في صناعة طائرة الالمنيوم بمحرك كبير، وأن يصدق المسؤولون نجاح تجربتي التي أسعى من خلالها إلى خدمة وطني ورفع اسمه".

مدير شرطة قضاء الرميثة العقيد سعران عبد شاني العكوبي، أكثر المتعاطفين مع وسام سعيد قال لـ"المدى برس": إن "جهل سعيد بالقانون أوقعه في هذا المطب، ولو أعلم الجهات المختصة لوفرنا له سيارة إسعاف وعربة إطفاء، وخصصنا له أحد الطيارين ليشرف على عملية الإقلاع حرصا على سلامته وحياة المواطنين".

وبيّن أن إلقاء القبض عليه كان نتيجة بلاغ ورد من أحد الجيران عن طائرة غريبة تحلق في المنطقة، "فتوجهت قوة من مركز الشرطة إلى المكان وتمت إحالة سعيد إلى قاضي التحقيق الذي أمر بتوقيفه، ومن ثم أطلق سراحه بكفالة، عكس ما تناقلته بعض وسائل الإعلام التي تناقلت الخبر على أنه اعتقال لمتهم".

وأكد أن "مدير شرطة المثنى وجه بدعم سعيد ومساعدته وتسخير مفرزة تصليح من آليات الشرطة، وتطوير فكرته لتحلق طائرته إلى مسافات أبعد، وتعيين ملازم أول مهندس طيران ليشرف على مشروعه ويدربه، لكون التحليق بالطائرة يحتاج إلى تدريبات خاصة".

وأشار إلى أن "سعيد يمتلك موهبة تستفيد منها أي جهة تتبناه، ويمتلك معلومات كثيرة عن صناعة الطائرات، وقد قام بصنع طائرة لنا في وقت سابق، لكنه يفتقر إلى التمويل وسنحاول قدر الممكن دعمه في مشروعه الذي يحتاج فيه إلى شهادة براءة اختراع، ليتمكن من تسجيل المشروع باسمه وتنفيذه لحساب الجهة المانحة أو الداعمة للمشروع".

من جهته أبدى مدير الشباب والرياضة في محافظة الديوانية طالب جابر الموسوي استعداد الوزارة لتبني مشروع وسام سعيد، ودعمه بكل السبل المتاحة.

وأضاف أن "خطط الوزارة هي البحث عن المواهب أينما كانت، ولا نستثني شريحة دون أخرى، فكل من يبلغ من العمر ٤٠-٥ سنة مشمول بالدعم والرعاية خاصة أصحاب العقول والمخترعين.

وقال إن "المدى برس" قدمت فرصة ذهبية للتنويه إلى موهبة وسام سعيد والوصول إليه، مؤكدا "سنحتضنه وندعمه ضمن برامج منتدى الرعاية العلمية، وسنذهب إلى سكناه لنقدم له الدعم والإسناد المالي والعلمي الذي يطور اختراعه كما سنؤمن طيارا متمرسا ليشرع في تجربة الطائرة". ولفت إلى أن "المديرية ستقدم دراسة بالمشروع إلى وزير الشباب والرياضة وإدراجه ضمن معارض البحوث والمبتكرات التي تقام بين حين وآخر وتخصص لها جوائز مالية لدعم العقل العراقي الذي تميز بعطائه منذ الازل".

بسبب ارتفاع متطلبات المعيشة

ذوو الاحتياجات الخاصة المشمولون برواتب الرعاية الاجتماعية يطالبون بزيادة رواتبهم

□ بابل / إقبال محمد

أحمد رشيد أحمد من ذوي الاحتياجات الخاصة بمحافظة بابل، بترت ساقاه جراء حادث سيارة وهو معيل لعائلة تتكون من زوجة وثلاثة أطفال، وبالرغم من أنه لا يستطيع العمل إلا في مهن خاصة إلا أن راتب الحماية الاجتماعية الذي يحصل عليه لا يزيد على ١٠٠ ألف دينار شهريا.

وأوضح أحمد لـ"المدى"، أن هذا الراتب لا يلبي حاجاته الشخصية فضلا عن عائلته، مضيفا "لمن أخصص هذا المبلغ، للغذاء أم الملابس أم الطوارئ الصحية أم لدراسة أطفالي". وقارن بين رواتب المعاقين وبين ما يتقاضاه أعضاء مجلس النواب والمسؤولون الحكوميون، مطالبا بزيادة رواتب الحماية الاجتماعية وخاصة لذوي الاحتياجات الخاصة.

فيما طالب المعاق لؤي فاضل عبر "المدى" بزيادة رواتب ذوي الاحتياجات الخاصة بما يتناسب والأوضاع المعيشية في البلاد، مشددا على إيجاد "آلية محددة تنصف الناس وتراعي الشرع والدين في توزيع الثروات، كيف يصدق مواطن يستلم راتبا ٥٠ ألف دينار ومسؤول يستلم ثلاثين مليون دينار". أما فاضل كاظم (٣٠ عاما) فيقول لـ"المدى" إنه عاجز عن الحركة إلا بواسطة كرسي المعاقين، مبينا أنه متزوج ولديه طفل وهو لا يستطيع العمل بسبب عوقه في حين لا يزيد رابته على ٨٠ ألف دينار يتقاضاها كل ثلاثة أشهر. إلى ذلك تساءل المواطن أسعد عبد المهدي في حديثه لـ"المدى" عن التفاوت بين رواتب الحماية الاجتماعية والنواب والمسؤولين قائلا: "هل يكتفي ابن أي من المسؤولين براتب الحماية الاجتماعية لمدة أسبوع وليس شهر". وبيّن المواطن عباس خضر لـ"المدى" أن لديه مشاكل كثيرة مع شبكة الرعاية الاجتماعية، "مراجعة دوائر الحماية الاجتماعية كل ثلاثة أشهر وأحيانا أربعة أشهر لتقاضي الراتب، فضلا عن مشكلة البطاقة الذكية ومكاتب الصيرفة الأهلية". من جانبها، قالت رئيسة لجنة المرأة والشؤون الاجتماعية في مجلس محافظة بابل الدكتورة سكينة الفتلاوي لـ"المدى" أن المجلس طالب الحكومة الاتحادية بالاهتمام بشريحة ذوي الاحتياجات الخاصة والرعاية الاجتماعية وزيادة رواتبهم. وشددت على أن "زيادة رواتب هذه الشرائح مسألة ضرورية جدا نظرا للواقع الاقتصادي المتدهور لغالبية المشمولين بالرعاية الاجتماعية، وقد نقلنا واقع حالهم إلى وزارة العمل والشؤون الاجتماعية وطالبنا نواب محافظة بابل في مجلس النواب بهذا الخصوص".

رئيس لجنة الطاقة في ذي قار: تصريحات وزارة الكهرباء مجرد وعود

□ الناصرية / حسين العامل

شكك رئيس لجنة الطاقة في مجلس محافظة ذي قار حسين حسب العواد بالتصريحات التي أطلقتها وزارة الكهرباء مؤخرا بشأن تحسن تجهيز الطاقة الكهربائية للمواطنين خلال فصل الصيف، نافيا وجود أية بوادر حقيقية لانفراج الأزمة على أرض الواقع.

وأوضح حسين حسب العواد لـ"المدى"، أن معطيات الواقع في قطاع إنتاج الطاقة الكهربائية لا تشير لأية بوادر لانفراج الأزمة، "إذ لا تطور واضح في مفاصل الإنتاج، ناهيك عن تهاوي مشاريع الوزارة وتقادم عمر محطات التوليد القائمة حاليا". ونوه بأن ما شهدته الأيام الماضية من تراجع في ساعات تجهيز الكهرباء بواقع ساعة ونصف تجهيزا مقابل ثلاث ساعات قطع، خير دليل على ذلك، متوقعا زيادة ساعات القطع خلال فصل الصيف حيث يزداد الطلب على الكهرباء وينعكس ارتفاع درجات الحرارة سلبا على عمل منظومات إنتاج الطاقة في المحطات. وعن مدى مصداقية الوعود التي أطلقتها وزارة الكهرباء بشأن رفع معدلات إنتاج الطاقة الكهربائية خلال فصل الصيف، قال رئيس لجنة الطاقة: إن "الوعود التي أطلقتها الوزارة تبقى مجرد وعود وهي في الواقع لا تستند إلى حقائق لإثبات مصداقيتها". وأضاف "فبعد سيل الوعود السابقة واللاحقة أصبح كل من المسؤول والمواطن لا يثق بوعود وزارة الكهرباء"، مشيرا إلى أن الكهرباء إن لم تكن بسوء العام الماضي فإنها ستكون أكثر سوءا، على حد قوله. وكان صيف العام الماضي قد شهد هو الآخر تراجعا في ساعات تجهيز الكهرباء للمواطنين، إذ تراجع التجهيز من ١٢ ساعة في اليوم إلى أقل من سبع ساعات، الأمر الذي أدى إلى تصاعد حدة التظاهرات المطالبة بتحسين واقع الكهرباء وتأمين الخدمات الأساسية. وعن المعالجات الآنية التي ستعتمدها الحكومة المحلية لمواجهة أزمة الكهرباء خلال الصيف بيّن العواد، أن الحكومة المحلية تعول بالدرجة الأساس في إجراءاتها لاحتواء الأزمة على دعم أصحاب المولدات الأهلية بالوقود وتنظيم عملها ومراقبة أدائها. واختتم حديثه بالقول: إنه سيتم اعتماد آلية لتذلل العقبات أمام أصحاب المولدات وتسهل عملهم وكذلك تمنع تجاوز أصحاب المولدات على حصة المواطن، وذلك عبر تشديد الرقابة على أدائهم ومحاسبة المخالفين منهم من خلال التنسيق مع الجهات القضائية.

كربلائيون يطالبون بتبسيط إجراءات الحصول على قروض مصرف الإسكان

□ كربلاء / أمجد علي

دعا مواطنون ومحامون في كربلاء إلى تسهيل إجراءات الحصول على قروض مصرف الإسكان، التي يكتنفها تعقيد كبير وخاصة فيما يتعلق بحضور الكفيل لأكثر من مرة، مطالبين باعتماد العقار أو سند الأرض كوثيقة ضمان بدلا من الكفيل وتقليص الإجراءات الروتينية المتبعة في ترويج المعاملات.

ويقول المحامي حميد كاظم لـ"المدى": إن الإجراءات المتبعة في ترويج معاملات الحصول على قروض مصرف الإسكان قديمة وروتينية "ولكن الأكثر تعقيدا فيها هو حضور الكفيل لعدة مرات، خاصة أن الكفلاء هم الموظفون المرتبطون بدوام رسمي في دوائرهم".

وبيّن أن الكفيل يحضر ثلاث مرات إلى المصرف وهو ما يضطره إلى طلب إجازة أو إجازة زمنية من دائرته، داعيا المصرف إلى الاكتفاء بحضور الكفيل لمرة واحدة لغرض تقديم المعلومات والتوقيع والبصمة.

ولفت المحامي عمران عبد الرحمن في حديثه لـ"المدى" إلى أن بعض المعاملات تحتاج إلى اثنين من الكفلاء إن كان راتب أحدهما أقل من المطلوب، مشيرا إلى أن المصرف بإمكانه حجز العقار كضمان في حال امتنع المستفيد من القرض عن دفع الأقساط أو توفي أو هرب أو أية حجة أخرى.

وأكد عبد الرحمن أن "ضمان العقار هو الأفضل، وإذا كان عذر المصرف بعدم الأخذ بهذا الإجراء هو بسبب إجراءات وضع اليد على العقار المعقدة والروتينية فإن الحل يكمن بتغيير الإجراءات، وتسهيل استملاك مصرف الإسكان في حال امتنع المستفيد عن دفع الأقساط بعد إنذارين مثلا"، بحسب ما اقترح. الموظفة رباب محسن تعمل في مستشفى النسائية والتوليد تقول: إن الإجراءات المتبعة للحصول على قروض الإسكان ترهق الموظفين، مبينة أن "العملية تبدأ باستصدار إجازة البناء وسند حديث لقطعة الأرض لسنة ٢٠١٢، ومعها المستمسكات المطلوبة، وكفيل لا يقل راتبه الاسمي عن ٣٤٥ ألف دينار أو كفيلين، إضافة إلى خريطة بناء".

وأضافت لـ"المدى" أن الموظف ينتظر بعد ذلك عدة أيام لإجراء الكشف على البناء من قبل لجنة مختصة، ثم دفع رسم مقداره ١٠٠ ألف دينار، فضلا عن انتظار نتيجة الكشف وحضور الكفيل، وهذه إجراءات مرهقة للموظفين ومن الضروري تسهيلها".

أما عباس طالب فتحدث لـ"المدى" قائلا: إن ترويج المعاملات يكون في غرفة واحدة معلقة تقع في الطابق الثاني من بناية الطرق والجسور، مضيفا أن عدد الموظفين المعنيين بتسلم المعاملات لا يتجاوز الثلاثة. ولفت إلى أن لجان الكشف على العقارات مقرها في بغداد، كما أن بعض المعاملات التي تم ترويجها في العام الحالي تبين أن فيها بعض النواقص وهو ما يتطلب إعادة ترويجها مرة أخرى.

مسؤول ارتباط صندوق الإسكان في كربلاء عدنان حسين، بيّن لـ"المدى" أن القسم يروج يوميا أكثر من ٣٠ معاملة منذ أن بدأ العمل في التاسع عشر من شهر شباط ٢٠١٢، بعد أن تم رفع الفوائد المصرفية عن القروض.

وتابع بالقول: إن القسم ينجز ما معدله ١٠ معاملات يوميا، ولغاية الآن أنجز أكثر من ١٧٥ معاملة، لافتا "ولكن المراجعات أضعاف هذا العدد إذ أن المقترض ان يراجع الدائرة لأكثر من مرة، فضلا عن أن عدد المقترضين يزداد يوما بعد آخر. حسين عزا تزايد أعداد المقترضين إلى "ان القروض شملت المواطنين من جميع الفئات بعد أن كان مقتصرا على فئة الموظفين حصرا، كما أن رفع الفائدة المصرفية هو سبب مهم آخر، وكذلك تم منح قرض للطابو المشترك، وهي من المحفزات لمن يمتلك قطعة أرض مشتركة".

غير أن مسؤول الارتباط شكا من أن "القسم يعمل كدائرة متكاملة ولكن في غرفة واحدة ينقصها الأثاث بالرغم من أننا مسؤولون عن منح قروض بمليارات الدنانير"، منوها بأن "المديرية في بغداد تطالبنا بالتنسيق مع الحكومة المحلية ولكن لم يتحقق شيء من ذلك لوجود تعليمات دون تحققها".

وألقى حسين باللائمة على المقترضين في تأخر ترويج المعاملات، مبينا "بعض المواطنين معاملاتهم غير مستوفية أو فيها نقص، وهو ما يضطر صاحبه إلى المراجعة لأكثر من مرة لاستكمال الضوابط المطلوبة.

واختتم حسين حديثه بالقول: إن القسم يعمل بثلاثة موظفين فقط أحدهم بأجور يومية.